العدد (1860) السنة السابعة - الثلاثاء (27) تموز 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

رأي عـــــام..

لمـــــاذا تســـــتهـدف الـكـلـمـة؟

□ بغداد / اياس حسام الساموك

ما حصل في مكتب قناة العربية امس، حين فجر ارهابي كان يستقل باصا صغيرا ١٢٠ كيلوغراما من مادة الامونيوم شديدة الانفجار، امام المكتب، ليزيد ستة اشخاص الى عدد ضحايا العاملين في مجال الاعلام، في بلد عد الاسوأ على حياة الصحفيين، من بين جميع انحاء المعمورة، يدعو الى التساؤل: لماذا يستمر مسلسل استهداف الكلمة؟.

الإعلام هو الهدف

الاعلامي احمد الابيض، قال لـ"المدى": اصبح الاعلام الهدف الاساس لكل القوى المعادية، داخلية كانت ام خارجية.. ان جريمة استهداف مكتب العربية تعد واحدة من الجرائم التي تؤشر خللا امنيا، فعلى الرغم من الاعلان عن تحقيق بعض الانجازات على الصعيد الامني الا ان هنالك ضعفا في جوانب معينة، فالقوات الامنية العراقية لم تصل بعد الى المستوى الاستباقي، فهذا الصحفي يقاتل بالكاميرة والقلم والمايكرفون في ساحة مليئة بالمتفجرات والعبوات والمفخخات من اجل ايصال الكلمة الصادقة وهذا يجعلنا نقف لتأسيس مشروع اعلامي وان نشكل جهات ضغط على البرلمان من اجل سن تشريعات متعلقة بالاعلام ، ويجب ان تتضمن التشريعات القادمة المقبلة لكل شهداء الصحافة، وعلى الدولة ان تنشئ صندوقا يعنى بشهداء الصحافة والمعاقين وعوائل الصحافة ولا اظن ذلك بالصعب عليها.

لا احترام

الاعلامي التلفزيوني عدنان الطائي يقول: اجد ان الامر يختصر نفسه في عبارة (لا يوجد احترام للكلمة)، فاستهداف مكتب العربية لم يكن الاول، ولن يكون الاخير.. فالبعض لا يحترمون الكلمة الصادقة، ولا يحترمون الرأي الاخر.. ويعدون ان كل من يمتلك رأيا مخالفا لهم، هو بالضد منهم، كونهم لا يؤمنون بالنهج الديمقراطي.

تعددت المصادر

الاعلامي سالم مشكور يقول: هنالك اكثر من جهة تعادي الكلمة في العراق، وقد تعددت مصادر تلك الجهات.. فبعد ان تخلصنا من القمع الحكومي، نقف الآن امام اخطار جديدة، داخلية وخارجية واقليمية، في ظل رفض اقليمي للديمقراطية في العراق.

وعما يثار بشأن توفير الحماية للصحفي، ارى انه لا يمكن توفير حماية شخصية للصحفي بشخصه، بل ان الحماية ينبغي ان تكون للوضع العام بأكمله، عن طريق وضع منظومة متكاملة تعمل على الحد من الاخطار.. ومن ضمن آليات الحماية، توفير الضمانات لعوائل الصحفيين، فانا اعتقد ان دفع الضرر عن الصحفي لا يقل اهمية عن توفير الضمانات لعائلته.

مشروع للتصفية

الاعلامي عبد المنعم الاعسم عد في حديثه لـ"المدى" ان المشروع الذي يعمل عليه الارهاب في هذه المرحلة، هو التصدي للاعلام والكلمة الحرة الصادقة.. فالارهاب الان كشر عن انيابه، وكشف عن احدى نواياه، وهي اطفاء الانوار عن العراق.. والحقيقة ان الاعتداء على قناة العربية، وما سبقه من اعتداءات متكررة على اصحاب الفكر والابداع والكلمة الصادقة، يشكل فصلا اخرا من الهجوم على العراق.

ان هذا الاعتداء يمثل رسالة يوجهها الذين يقفون خلفه تحاول ان تفهم الاخرين بأن العراق لم يمر بمرحلة الإستقرار، وان ثمن الاستقرار سيكون باهظاً.. كما هي رسالة ضمنية على ان المنظومة الامنية في البلاد توجد فيها الثغرات.

وعن وسائل الحماية، فانا اتصور بان الحماية ليست للصحفي فحسب، انما هي لكل ابناء الشعب.. من عمال وطلاب ونساء، بما فيهم الصحفي كونه مفردة من مفردات هذا الشعب، ان الدولة في العصر الحديث عليها ان تأخذ على عاتقها ضمان حماية كل افراد الشعب، واما عن وسائل الحماية.. فهي وضع خطة مدروسة وعملية لردع الارهاب، فنظام الامن الموضوع حاليا فيه الكثير من الثغرات.. كما ينبغي تعويض المواطنين من ضحايا الارهاب، مثلما يجب البحث في امكانيات الحماية الذاتية فكل مؤسسة تعمل على حماية المنتسبين لها.

معادو الحرية

احمد المهنا يقول: ان الذين يستهدفون الكلمة هم من المعادين للحرية بكل مظاهرها، ويجيء استهداف العربية بعدها من اهم القنوات الاخبارية العربية، ان المطلوب منا تحقيق الامن لشعب العراق جميعا فكل المواطنين داخل الدول الحديثة هم مكرمون على حد سواء وعلى الدولة تحقيق الامن فهو المهمة والوظيفة الاولى لكل الحكومات التي تحكم دول العالم.

هل تعلم؟

ان عدد الصحفيين والعاملين في مجال الاعلام الذين قتلوا في العراق، يفوق عدد اقرانهم ممن قتلوا خلال ٢٢ عاما من النزاع في فيتنام (١٩٥٥-١٩٧٦).

شاهد حدث

شاهد اثبات على عملية الاستهداف روى ما حصل امام عينيه.. ويقول الصحفي طارق ماهر، الذي كان داخل المكتب وقت تنفيذ الهجوم: "أن التفجير حصل عند الساعة التاسعة و٢٥ دقيقة بتوقيت بغداد... عندها شعرنا بانفجار هز المبنى ودمّره بالكامل، كما طالت الأضرار المنازل المجاورة".

وأكد ماهر في لقاء مباشر على قناة العربية امس الاثنين: أن "من بين الضحايا عاملة نظافة عراقية في الخمسينات من العمر، وقد توفيت فور وقوع التفجير، الذي أحدث أيضاً حفرة كبيرة أمام باب المكتب، كما تسبب في دمار هائل في المكان"؟

ونقل ماهر عن خبير المتفجرات في الامن العراقي أن كمية المتفجرات المستخدمة بلغت ١٢٠ كيلوغراماً من الامونيوم الشديد الانفجار، التي تم استخدامها في الهجوم.

من جهته، أشار مراسل القناة في بغداد ماجد حميد، إلى أن الانتحاري اخترق البوابة الأولى من الحراسة، واقترب من المكتب حيث قام بتفجير نفسه، ما أدى إلى جرح عدد من الموظفين والحراس المتواجدين في المكان.

- أحمد الأبيض: الإعلام صار الهدف الأساس لكل القوى المعادية
- سالم مشكور: دفع الضرر عن الصحفي لا يقل أهمية عن توفير الضمانات لعائلته
- عبد المنعم الأعسم: الإعلام والكلمة الحرة الصادقة من أوائل المستهدفين في العراق
- أحمد المهنا: معادو الحرية بكل مظاهرها استهدفوا الكلمة

تساؤلات بشأن القدرات الأمنية العراقية في ظل استمرار المأزق السياسي

□ واشنطن / اذاعة العراق الحر

تواصل الأطراف السياسية العراقية لقاءاتها المستمرة منذ اَنتخابات السابع من آذار في مسعى لحل مأزق تشكيل الحكومة فيما لم يتبقّ على موعد سحب القوات الأميركية القتالية سوى خمسة أسابيع.

ولا يبدو أن تذمّر الشارع العراقي من بطء المحادثات وتكثيف الدعوات الإقليمية إلى الإسراع بتشكيل الحكومة كانا كافييْن للدفع باتجاه الحل بحيث أن واشنطن المتمسّكة بمواعيد الانسحاب العسكري كررت من جديد القول إن الوقتَ حان لإنهاء الفراغ السياسي المتواصل منذ أكثر من أربعة أشهر في بغداد.

المناشدةُ الأميركية المتجددة جاءت هذه المرة على لسان الرئيس باراك أوباما الذي حضّ الزعماء العراقيين على الاضطلاع بمسؤولياتهم والإسراع بتشكيل الحكومة الجديدة. وأفاد بيان للبيت الأبيض بأن أوباما صرح بذلك إثر اجتماعه مع السفير الأميركي في بغداد كريستوفر هيل وقائد القوات الأميركية في العراق الجنرال ريموند أوديرنو الذي أبلغَه أن عملية سحب الوحدات القتالية تسبق الجدول الزمني المحدد لها.

البيان الرئاسي الأميركي أوضح أن أوباما "عبّر عن رأيه بأنه حان الوقت لأن ينهض الزعماء العراقيون بمسؤولياتهم الدستورية ويشكّلوا حكومة دون إبطاء"، بحسب تعبيره.

وفي تحليله لمغزى آخر التصريحات الأميركية المتكررة بشأن أهمية الإسراع بتشكيل حكومة عراقية جديدة، قال الباحث في الشؤون الإستراتيجية الدكتور عماد رزق إنها ترتبط بالمواقف الداخلية للشارع العراقي المتذمر من بطء العملية معرباً عن اعتقاده بأن مناشدة أوباما جاءت لتؤكد أيضاً الأهمية القصوى التي توليها إدارته لمستقبل العلاقات الأميركية-العراقية في إطار تفعيل اتفاقية التعاون الإستراتيجي بعيد المدى بين الدولتين.

في غضون ذلك، يثير استمرار العنف تساؤلات في شأن قدرة قوات الجيش والشرطة العراقييْن على حفظ الأمن بعد انسحاب الوحدات القتالية الأميركية نهاية الشهر المقبل حينما لن يبقى سوى خمسين ألف فرد من هذه القوات في مَهمات إسناد وتدريب.

تقرير لوكالة أسوشييتّد برس للأنباء تحت عنوان (القوات العراقية ما تزال ضعيفة فيما تعود القوات الأميركية إلى الوطن) نقل الأحد عن قائد عسكري عراقي لم يُذكَر اسمه القول إن قوات بلاده لن تكون قادرة على تولّي مسؤولياتها بشكل تام قبل عام ٢٠٢٠.

من جهته، قال الخبير الإستراتيجي الأميركي المعروف انتوني كوردسمان Anthony Cordesman، وهو مدير سابق لتقييم المعلومات الاستخبارية في البنتاغون، إن بناء القدرات العسكرية العراقية سوف يستغرق عدة سنوات. ولكن هذا لا ينفي أن القوات الأمنية العراقية تطورت كثيراً خلال السنوات التي أعقبت سقوط النظام السابق في عام ٢٠٠٣ على نحو مكّنها من السيطرة على مستويات العنف التي تراجعتْ بشكل كبير. وفي هذا الصدد، ينقل التقرير عن قادة عسكريين أميركيين القول إن معدل العنف انخفض إلى أكثر من النصف قبل عام واحد إثر انسحاب القوات الأميركية من المدن. كما أنه تدنّى بنسبة تسعين في المائة منذ تشرين الأول ٢٠٠٧. ولكن أنحاء مختلفة من البلاد ما تزال تشهد بشكل شبه يومي تقريباً تفجيرات وهجمات إرهابية يَستهدفُ البعضُ منها قوات الأمنَ العراقية.

أوديرنو علّق على هذا الأمر قائلا "من الواضح أن هناك بعض العنف وأننا ما نزال بحاجة إلى إحراز المزيد من التقدم في العراق." وأضاف في تصريحات أدلى بها في البنتاغون الأربعاء أن القوات العراقية التي تولّت زمام المسؤولية الأمنية في أنحاء البلاد "تواصل النمو والتطور كل يوم"، بحسب تعبيره.

العقود النفطية تتيح عشرات الآلاف من فرص العمل للعراقيين

□ بغداد / موطني

قال وزير النفط ، حسين الشهرستاني، إن عقود الاستثمار في الحقول النفطية التي وقعتها وزارة النفط مع عدد من الشركات المحلية والأجنبية ستبدأ في توفير فرص العمل في الاختصاصات المختلفة داعياً المواطنين العراقيين إلى الإسراع بتقديم طلبات العمل إلى الوزارة، حيث سيتوفر عدد كبير من فرص العمل في الشهور القليلة المقبلة.

وأضاف الشهرستاني "إننا بحاجة ماسة ومتزايدة خلال الشهور القليلة المقبلة إلى اختصاصات مختلفة، وخاصة ما يتعلق بالحفر واللحام. لذا، أدعو العراقيين الراغبين في العمل في الحقول النفطية للإسراع في تقديم طلباتهم."

وستوفر الوزارة الدورات التدريبية للمتقدمين للعمل لكي يتقنوا الأعمال المرتبطة بتطوير حقول النفط.

وكان العراق قد أبرم منذ منتصف العام الماضي ١٠ عقود تطويرية لعدد من حقوله النفطية مع ١٥ شركة وائتلافاً أجنبياً من ١٣ دولة، بهدف رفع سقف الإنتاج النفطي إلى ١٢ مليون برميل يومياً خلال السنوات الست المقبلة.

وقد شرعت بعض الشركات الاستثمارية العالمية في العمل على تنفيذ التزاماتها بموجب التعاقدات، فيما تتهيأ شركات أخرى للبدء في العمل قريباً.

وأوضح الشهرستاني "إننا نسعى ومن خلال هذه التعاقدات إلى زيادة الإنتاج المحلي من النفط ورفع سقف القدرة التصديرية للإفادة من العوائد المالية في تسريع وتيرة إعمار البلاد والنهوض ببناها التحتية."

من جانبه، أشار وكيل وزارة النفط، عبد الكريم اللعيبي، إلى أن عشرات الآلاف من الفرص في انتظار العراقيين للعمل في مشاريع حقول النفط.

وأكد اللعيبي "إن القادم إلى حقل الرميلة، على سبيل المثال، سيفاجأ بوجود الكثير من ورش العمل ومخيمات العاملين، مما يدل على أن هناك استقطاباً متزايداً لليد العاملة العراقية في تلك الحقول."

وأوضح اللعيبي أنه بموجب بنود الصفقات التي وقعتها وزارته مع شركات الطاقة الأجنبية، تكون الشركات ملزمة بالاعتماد على الكوادر الوطنية بتشغيل العراقيين بنسبة لا تقل عن ٨٥٪ من حاجتها الكلية للعمالة.

وأضاف اللعيبي "كما وألزمناها بإشراك العاملين والمهنيين العراقيين في دورات تدريب خارج العراق أو داخله من أجل الارتقاء بإمكاناتهم ومهاراتهم وزيادة خبراتهم."

المتحدث باسم الوزارة، عاصم جهاد، قال "إن إفساح مجالات العمل ستعزز من المساعي المبذولة من قبل الدولة للقضاء على البطالة، كما ستساعد على امتزاج الخبرة المحلية بالأجنبية، مما يوفر لدينا عمالة ماهرة تمتلك خبرات وتجارب عالمية في إدارة القطاع النفطي في المستقبل."

ويرى العراقيون أن الاندفاع الاستثماري إلى البلاد سيدعم تراجع حجم البطالة إلى معدلات متدنية، كما سيترك آثاراً إيجابية في اتجاه تحسن مستويات المعيشة وإنعاش الاقتصاد الوطني.

وقال المواطن علي أمين، وهو موظف يسكن في مدينة بغداد، "أنا على يقين أن مشكلة البطالة ستتلاشى تدريجياً مع استمرار التوجه الحكومي نحو الاستثمارات، لأنها في تصوري أحد السبل المهمة والضرورية للقضاء على هذه المشكلة."

وأكد أمين أنه "لدينا أيادٍ عاملة قادرة على العطاء سواء في القطاع النفطي أو غيره من القطاعات، وهذه الأيادي عندما تسنح لها الفرصة ستقدم أفضل ما لديها لخدمة العراق."

وكذلك رأى المواطن ابراهيم كاظم، ويسكن في بغداد أيضا، أن "رغبة جميع العراقيين، وبخاصة الشباب منهم، تكمن في المشاركة في إعمار البلاد من خلال فرص عمل تحقق لهم هذا الهدف وتعود بالفائدة المادية والمعنوية عليهم."

مسؤولون: تنفيذ المادة ١٤٠ مازال يدور في مرحلته الأولى

□ اربيل / اكانيوز

قال رئيس لجنة تنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور العراقي اليوم الاحد، ان ٩ آلاف مواطن في كركوك تسلموا تعويضات تنفيذ المادة ١٤٠ حتى الآن، مشيراً الى ان اللجنة رفعت تقريرها الى مجلس الوزراء بهدف معالجة مسألة المناطق المتنازع عليها بين اربيل وبغداد، ولكنها لم تتلق جواباً عن التقرير حتى الآن، مؤكداً ان المشكلة التي تواجه تطبيق المادة ١٤٠ سياسية وليست مالية.

واوضح رائد فهمي قائلاً ان "لجنة تنفيذ المادة ١٤٠ اضطلعت بمهامها بشكل جيد حتى الآن، وتمكنت من انجاز مرحلة التعويض بصورة جيدة، فقد جرى تعويض ٩ آلاف شخص في محافظة كركوك فقط، الى جانب تعويض الكثير من المواطنين في تلعفر ومخمور وسنجار وبعض المناطق الاخرى، ولكن المراحل الاخرى لتنفيذ المادة مازالت بانتظار التنفيذ، وتتضمن اجراء احصاء سكاني، ثم تنظيم استفتاء في المنطقة، وتحديد حدود محافظة كركوك والمناطق المتنازع عليها، وحل مشكلة العقود الزراعية".

وتابع ان "اللجنة رفعت تقريرها الى مجلس الوزراء العراقي بشأن مسألة العقود الزراعية ورسم الحدود واعادة المناطق الكردية المستقطعة الى اقليم كردستان، ونحن بانتظار جواب المجلس لحسم تلك المشكلات".

واعرب فهمي عن اعتقاده ان تنفيذ المادة ١٤٠ يواجه الازمات السياسية ومعارضة بعض الجهات، اكثر من مواجهته المشكلات والمعوقات المالية، ولهذا السبب تحديداً لم يصدر مجلس الوزراء قراراته بشأن الفقرات التي سبق ان ذكرتها، لأن ذلك من شأنه ان يثير مشكلات سياسية".

واوضح ان "هناك اكثر من ٥٦٠٠ مشكلة بخصوص العقود الزراعية في كركوك، وتتطلب معالجتها قرار مجلس الوزراء، ولكن المشكلات السياسية حالت دون حسم تلك الأزمات منذ اكثر من سنتين، وبحسب المعلومات المتوفرة لدينا فان مجلس الوزراء بانتظار نتائج الاحصاء السكاني والاستفتاء ليصدر القرار النهائي بشأنها".

وعن التصريحات التي تتحدث عن انتهاء سريان مفعول المادة ١٤٠، كان الخبير القانوني طارق حرب قد قال في وقت سابق لأكانيوز ان "المادة ١٤٠ قانونية ودستورية تماما، لأن الثابت في الدستور العراقي الدائم ان رئيس مجلس الوزراء ورئيس الجمهورية معنيون بتنفيذ المادة على مراحل عدة، ولكن تقصير تلك السلطات في واجبها بهذا الصدد لا يعني ان المادة لم تعد سارية المفعول، فلو كانت المادة منتهية المفعول فان الدستور العراقي كذلك بات منتهي المفعول".

وأكد رائد فهمي ان على "الاشخاص الذين يتحدثون عن انتهاء سريان مفعول المادة ١٤٠ ان يضعوا بحساباتهم ان مواداً من الدستور العراقي في هذه الحالة اصبحت منتهية المفعول ايضاً، والفت هنا الى ان تشكيل لجنة تنفيذ المادة ١٤٠ جاء بقرار من رئاسة مجلس الوزراء، وقرار الغائها ينبغي ان يكون صادراً عن الجهة نفسها، وليس وفقاً لتصريحات بعض الاشخاص او الجهات التي تسعى الى تأويل بنود الدستور وفقاً لمصالحها الشخصية".

وتابع قائلاً "في حال لم ينفذ مجلس الوزراء المادة ١٤٠ الدستورية، فان الجهات المطالبة بتنفيذها وغالبيتها كردية، بامكانها ان ترفع دعوى لدى المحكمة الفيدرالية لتقوم باجراءاتها القانونية ضد الجهات المقصرة".

بدوره، قال محافظ كركوك عبد الرحمن مصطفى لـ(آكانيوز) ان "المادة ١٤٠ دستورية، ونرى ان الحل الوحيد لمشكلة كركوك يكمن في تنفيذ المادة، وفي المرحلة الاولى يتم تعويض المرحلين الكرد والعرب النازحين اليها، حيث تم قطع شوط جيد في تنفيذ هذه الخطوة، ولكن المراحل الاخرى سيتم تنفيذها بعد اجراء التعداد السكاني العام".

من جانبه، يؤكد النائب محمود عثمان قائلاً "لست متفائلاً بمسألة تنفيذ المادة ١٤٠، لأن هذه المادة كانت موجودة ضمن برنامج عمل كابينة الحكومة العراقية السابقة، ولكن العمل فيها كان يجري بصورة بطيئة، ولم ينجز الا الجزء القليل منه، ولا يوجد ضمان ان يصار الى تنفيذ المادة خلال التشكيلة الحكومية الجديدة، ولكن يجب ان نسعى الى وضعها ضمن برنامج عمل الحكومة من اجل تفعيلها".

واضاف ان "الحكومة العراقية المرتقبة لم تشكل بعد، ولم يعقد مجلس النواب جلساته للبدء بنشاطاته، وعند بدء عمل مجلس النواب سيقوم باستدعاء رئيس الوزراء ويسأله عن سبب التقصير في أداء مهامه".

وتقول وزيرة البيئة العراقية، ونائبة رئيس لجنة تنفيذ المادة ١٤٠ نرمين عثمان ان "المساعي تنصب حالياً على صرف التعويضات في كركوك، ومن المؤمل ان نبدأ عملنا اليوم(أمس)، بحضور اعضاء مكتب كركوك الى أربيل لعقد الجلسات وصرف صكوك التعويضات".

وافادت بالقول اننا "لم نعد نعاني من مشكلات المصارف في صرف صكوك تعويضات المادة ١٤٠، وكانت هذه خطوة جيدة، لأننا سبق وان عانينا مدة طويلة من المشكلات مع المصارف".

ومنذ بدء عمل لجنة تنفيذ المادة ١٤٠ عام ٢٠٠٧ وحتى الان، يتم تخصيص جزء من الميزانية العراقية سنوياً بهدف تفعيل اعمال اللجنة، حيث يخصص مبلغ كبير من تلك التخصيصات لتعويض الكرد الذين اجبروا على الرحيل من مناطقهم في عهد النظام السابق، وكذلك تعويض العرب الذين جاءوا من مناطق مختلفة للسكن في كركوك، لكي يعودوا الى مناطقهم الاصلية.

ويتم تخصيص مبلغ ١٠ ملايين دينار(٨٥٠٠دولار) للكرد، وتخصيص ٢٠ مليون دينار للعرب النازحين الى كركوك.

واقرت المادة ١٤٠ في الدستور العراقي الدائم بغية حسم مشكلات الاقاليم والمحافظات التي اثارها النظام العراقي السابق على مدى ٣٥ عاماً حيث احدثت تغييرات ديموغرافية على الحدود الادارية لبعض المحافظات العراقية.

وكان ينبغي تنفيذ المادة ثلاث مراحل في المدة المحددة بنهاية عام ٢٠٠٧، وتتضمن المرحلة الاولى تطبيع الاوضاع في المناطق التي تعرضت للتغييرات الديموغرافية، وعودة المرحلين الى مناطقهم الاصلية، وتتضمن المرحلة الثانية اجراء احصاء سكاني عام لتلك المناطق، اما المرحلة الثالثة فتتضمن اجراء استفتاء عام لحسم مشكلة ساكني تلك المناطق، وتقرر على ضوئها ضم المناطق الى اقليم كردستان او بقائها تحت ادارة الحكومة الفيدرالية، ولكن لم يتم حتى الان الانتهاء من تنفيذ المرحلة الاولى لتلك المادة.

وتصر بعض الاطراف العربية والتركمانية على ان المادة لم تنفذ في موعدها المحدد وقد انتهى مفعولها، بينما تشدد الاطراف الكردية على ان المادة ١٤٠ مازالت نافذة المفعول وينبغي ان تنفذ على مراحلها الثلاث المتفق عليها.